



كبر / م. ب. ب. ب. ب.
٢٠٠٦/٤/٣٠

الرقم : ٤٤/١/٢٠
التاريخ : ٢٠٠٦/٥/١١ م
الموافق : ١٣ ربيع ثاني / ١٤٢٧ هـ

معالي رئيس هيئة الأوراق المالية المحترم
J.S.O.

الموضوع / محضر إجتماع الهيئة العامة السنوي العادي

لشركة الصناعات الهندسية العربية المساهمة

العامة المحدودة المنعقد في ٢٠٠٦/٤/٣٠ م

ASSEMBLY DECISION - ARGN - 1415/2006

تمية طيبة وبعد ...

فأرجو أن أرفق طياً محضر إجتماع الهيئة العامة السنوي العادي المذكور أعلاه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

رئيس مجلس الإدارة

خالد محمد صلاح الغزاوي



نسخة / لعطوفة مدير عام شركة الصناعات الهندسية العربية المحترم

بسم الله الرحمن الرحيم

اجتماع الهيئة العامة السنوي العادي للشركة

المنعقد يوم الأحد الموافق ٢٠٠٦/٤/٣٠م

محضر اجتماع الهيئة العامة السنوي العادي للشركة

المنعقد يوم الأحد الموافق ٢٠٠٦/٤/٣٠م

مكان الاجتماع : قاعة الاجتماعات/ مبنى المؤسسة الأردنية للاستثمار / عمان

يوم الاجتماع وتاريخه : الأحد الموافق ٢٠٠٦/٤/٣٠م

ساعة بدء الاجتماع : الساعة العاشرة صباحاً

ساعة انتهاء الاجتماع : الساعة الحادية عشرة وربع صباحاً

الحضور :

أ . ممثلو المساهمين بنسبة (٩٠,٩%) من رأس المال المكتتب به حسب ما هو مبين في الكشف المرفق بالمحضر.

ب . مندوب مراقب عام الشركات السيد بسام أحمد العتوم بموجب كتاب عطوفة مراقب عام الشركات رقم (ش/١٩٣/١٩٧٠٣) بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٢٦م.

ج . من مجلس الإدارة :

السادة :

١. خالد محمد صلاح الغزاوي : رئيس مجلس الإدارة
٢. الدكتور فايز الحوراني : نائب رئيس مجلس الإدارة
٣. رفيق زكي : عضو



٤. المهندس ناصر الحضرمي : عضو
 ٥. حسن أبو الهيجاء : عضو
 ٦. فؤاد عطية : عضو
 ٧. المهندس طارق إسماعيل : عضو
 ٨. أكرم أبو الراغب : عضو
 ٩. عوض عبود فضائل : عضو

وقد اعتذر عن الحضور لأسباب اضطرارية السيدان :

١. الدكتور محمد الصباريني : عضو
 ٢. العميد المهندس علي الجزازي : عضو

د. مدقق حسابات الشركة / مكتب السيد معروف توفيق المقبل/السيد معروف توفيق المقبل .

هـ. من الشركة :

السادة :

١. المهندس محمد صالح الزعبي : مدير عام الشركة
 ٢. المهندس سميح غوانمة : مدير الإنتاج
 ٣. المهندس نبيل ملكاوي : مدير ضبط الجودة
 ٤. بلال شنوان : مدير التدقيق الداخلي/المدير المالي بالوكالة
 ٥. المهندس أحمد الزعبي : مدير الدائرة التجارية
 ٦. المهندس محمد الرواشدة : مدير التخطيط

جدول الأعمال :

١. تلاوة وقائع الاجتماع العادي السابق للهيئة العامة للشركة بتاريخ ٢٣/٤/٢٠٠٥ م.
 ٢. تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة لعام ٢٠٠٥ م والخطة المستقبلية لها .
 ٣. تقرير مدققي حسابات الشركة عن ميزانيتها الختامية وأحوالها المالية لعام ٢٠٠٥ م .
 ٤. الميزانية السنوية لعام ٢٠٠٥ م والمصادقة عليها وإخلاء طرف السادة رئيس مجلس الإدارة وأعضائه عن العام المذكور .

٥. انتخاب مدقي حسابات الشركة لعام ٢٠٠٦م وتحديد أتعابهم .
٦. أي أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها في جدول الأعمال مما يدخل في نطاق أعمال الاجتماع العادي للهيئة العامة، على أن يقترن ذلك الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن ١٠% من الأسهم الممثلة في الاجتماع .

وقائع الاجتماع :

عقدت الهيئة العامة لشركة الصناعات الهندسية العربية المساهمة العامة المحدودة اجتماعها العادي السنوي الحادي والعشرين في قاعة الاجتماعات بمبنى المؤسسة الأردنية للاستثمار/ عمان في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد الموافق ٢٠٠٦/٤/٣٠م، وذلك لمناقشة الأمور المدرجة في جدول الأعمال .

ترأس الاجتماع معالي رئيس مجلس الإدارة السيد خالد الغزاوي استناداً لأحكام المادة (١٧٧/أ) من قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧م ، وافتتح الاجتماع بإسم الله تعالى ورحب بالأخوة ممثلي المساهمين، كما رحب بالسيد بسام العتوم مندوب عطوفة مراقب عام الشركات، وكذلك بالسيد معروف توفيق المقبل / مدقق حسابات الشركة، وبالأخوة أعضاء مجلس الإدارة وعطوفة مدير عام الشركة ومديرها الحضور .

ومن ثم أعطي الحديث لمندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد بسام العتوم .

أفاد السيد بسام العتوم أنه استناداً لأحكام المواد :

١٤٤، ١٤٥، ١٥٥/ب، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٧/ب، ١٨٢، من قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧م، تبين بأن الشركة إتخذت الإجراءات القانونية اللازمة جميعها لعقد هذا الاجتماع العادي السنوي للشركة .

إذ إعتمدت الآلية التي نصت عليها المادة (١٤٤/أ) من قانون الشركات في توجيه الدعوة إلى المساهمين لحضور هذا الاجتماع ، كما أرفق جدول الأعمال بكتاب الدعوة، وكذلك تقرير مجلس الإدارة وميزانية الشركة السنوية وتقرير مدقي حسابات الشركة بما ينسجم مع مضمون المادة (١٤٤/ب) من قانون الشركات .



وقد أعلن عن موعد هذا الإجتماع في صحيفتين يوميتين تنفيذاً لما ورد في المادة (١٤٥) من قانون الشركات .

وقد حضر الإجتماع من مجلس الإدارة رئيس المجلس ونائبه بالإضافة لسبعة من أعضائه أي تسعة من مجموع أحد عشر من كامل تشكيلة المجلس، وبذلك فقد توافر عنصر قانونية الإجتماع فيما يتعلق بعدد أعضاء المجلس الواجب حضورهم لصحة إنعقاد الهيئة العامة وفق المادتين (١٥٥/ب)، (١٧٧/ب) من قانون الشركات .

وقد جاء إجتماع الهيئة العامة السنوي العادي هذا منسجماً مع ما ورد في المادة (١٦٩) من قانون الشركات من حيث :

أ. تمت دعوة الهيئة العامة من قبل مجلس الإدارة بموجب قراره رقم (٢٠٠٦/٩) بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٨م.

ب. جاء إنعقاد هذه الهيئة خلال الأشهر الأربعة التالية لإنتهاء السنة المالية للشركة (٢٠٠٥).

وبموجب المادة (١٧٠) من قانون الشركات يعتبر هذا الإجتماع قانونياً لحضور ممثلين للمساهمين لأكثر من نصف أسهم الشركة المكتتب بها ، إذ حضر الإجتماع ثمانية مساهمين من أصل ثمانية وعشرين مساهماً يمثلون بالأصالة ما مجموعه ٦٦٧ ٨٨٤ ١٢ سهماً (إثنا عشر مليون وثمانمائة وأربعة وثمانون ألف وستمائة وسبعة وستون سهماً) من أصل ١٤ ١٧٥ ٠٠٠ سهماً (أربعة عشر مليون ومائة وخمسة وسبعون ألف سهم) ويمثل الحضور ما نسبته (٩٠,٩%) من مالكي أسهم الشركة.

جاء جدول أعمال الهيئة العامة منسجماً مع نص المادة (١٧١) من قانون الشركات .

وقد وجهت الدعوة إلى السادة مراقب عام الشركات وهيئة الأوراق المالية ومدققي حسابات الشركة لحضور هذا الإجتماع إستناداً للمادة رقم (١٨٢) من قانون الشركات .

ونوه السيد بسام العتوم بأنه في ضوء ما أشار إليه آنفاً فإن هذا الاجتماع يعتبر قانونياً ،
وبالتالي وإستناداً إلى المادة (١/١٨٣) من قانون الشركات فإن أي قرارات تصدر عنه تعتبر
قانونية وملزمة لمجلس الإدارة ولجميع المساهمين الذين حضروا الاجتماع والذين لم يحضروا .

وإستناداً إلى الصلاحية المخولة لرئيس الاجتماع بموجب المادة (١/١٨١) من قانون
الشركات ، عين رئيس الاجتماع السيد تيسير محمد عبابنه كاتباً للجلسة ، كما إستأذن السيدين
أكرم أبو الراغب وعوض فضائل بتعيينهما مراقبين للاجتماع .

ومن ثم بدأ رئيس الاجتماع بتناول بنود جدول الأعمال بالمناقشة على النحو الآتي :

١. تلاوة وقائع الاجتماع العادي السابق للهيئة العامة للشركة بتاريخ ٢٣/٤/٢٠٠٥ م.

لدى طلب رئيس الاجتماع تلاوة المحضر المذكور تفضل عطوفة مدير عام الشركة
المهندس محمد صالح الزعبي بتلاوته، وبعد تلاوته أفسح المجال لإبداء المطالعات حول ما ورد
فيه، وقد نوه رئيس الاجتماع بأن مضمون المحضر الذي تلي على الهيئة العامة قد جاء متضمناً
الملاحظات التي كان قد أبدأها المجتمعون في ذلك الاجتماع وبالنص ذاته الذي ورد على ألسنتهم
مع إثبات إسم صاحب كل ملاحظة .

لم ترد من المجتمعين أي مطالعات أو ملاحظات بشأن المحضر المذكور إذ أجمعوا على
إعتماده .

إستأذن رئيس الاجتماع الأخوة الحضور بتناول بنود جدول الأعمال (٢ ، ٣ ، ٤)
بالمناقشة مجتمعه لترابط مواضيعها فوافق الحضور بالإجماع على مناقشة البنود المدرجة أدناه
مجتمعه :

٢. تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة لعام ٢٠٠٥ م والخطة المستقبلية لها .

٣. تقرير مدققي حسابات الشركة عن ميزانيتها الختامية وأحوالها المالية لعام ٢٠٠٥ م .

٤. الميزانية السنوية لعام ٢٠٠٥ م والمصادقة عليها وإخلاء طرف السادة رئيس مجلس

الإدارة وأعضائه عن العام المذكور .

بداية طلب رئيس الاجتماع إلى السيد مدقق حسابات الشركة تلاوة تقريره، ولدى تلاوة التقرير المذكور كان من أبرز ما أشار إليه التقرير ما يأتي :

أ. لقد حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا .
ب. لقد دقت البيانات المالية للشركة للسنة المنتهية في ٢٠٠٤/١٢/٣١ م من قبل زميل آخر وقد كان تقريرهم الصادر حول تلك البيانات متحفظاً وذلك بسبب أنه لم يتم قيد الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى على مواد الإدخال الجمركي المؤقت والتي تم تصنيعها وبيعها خلال السنتين ٢٠٠٣ م، ٢٠٠٤ م، وقد تبين من البيانات التي أطلعنا عليها الإدارة أن هذه القضية تم تسويتها مع دائرة الجمارك وذلك بعد أن دفعت الشركة ما تحقق على تلك المواد من رسوم .

ج. في رأينا أن البيانات المالية تُظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية الوضع المالي لشركة الصناعات الهندسية العربية المساهمة المحدودة كما في ٢٠٠٥/١٢/٣١ م ونتائج أعمالها وتدفعاتها النقدية للسنة المالية المنتهية في التاريخ المذكور وفقاً للقانون وللمعايير الدولية للتقارير المالية، ونوصي الهيئة العامة للمساهمين المصادقة على هذه البيانات المالية .

د. دون أي تحفظ وكما هو مبين في الإيضاح رقم (٢١) الخاص بالبيانات المالية تكبدت الشركة خسائر منذ تأسيسها وبدء إنتاجها التجاري بلغ مجموعها (٢٨٧ ١٢٤ ١٠) ديناراً كما في ٢٠٠٥/١٢/٣١ م أي ما يعادل (٧١,٤%) من رأس المال المدفوع .
هـ. تباع البضاعة الجاهزة بأقل من كلفتها الإجمالية .

و. عقدت الهيئة العامة للشركة اجتماعاً غير عادي بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٤ م حسب الدعوة الموجهة للمساهمين من مجلس الإدارة، حضره مساهمون يحملون (٩٦,٦٧%) من رأسمال الشركة المكتتب به، وعقد الاجتماع للنظر فيما يلي :

١. تخفيض رأسمال الشركة المكتتب به بمقدار (٧ ٠٥٧ ٧٦٤) دينار تعادل (٧٥%) من الخسائر المتراكمة حتى ٢٠٠٥/٦/٣٠ م، والبالغة (٩ ٤١٠ ٣٥٢) دينار، ليصبح رأسمال الشركة بعد التخفيض مبلغ (٧ ١١٧ ٢٣٦) دينار .

٢. زيادة رأس المال من مساهمي الشركة بمقدار مليونين ونصف المليون دينار ، وإفساح المجال لكل مساهم من تحديد المبلغ الذي يرغب الإكتتاب به في إطار زيادة رأس المال المذكور .

وبعد أن بين معالي رئيس مجلس الإدارة الأسباب الموجبة لإعادة هيكلة رأس المال وأهمها تجنيب الشركة التصفية الإجبارية ، عرض الموضوعان أعلاه للتصويت فوافق الحضور من المساهمين عليها بالإجماع ، ويسري تنفيذ قرار الهيئة العامة غير العادية بعد موافقة الجهات الرسمية عليه حسب القانون .

وأنه في حال عدم إتمام هذا الأمر على الوجه القانوني فسوف تكون الشركة في وضع مالي وإداري غير قادرة من خلاله على الإستمرار .

وقد إستأذن رئيس الإجتماع الأخوة الحضور بتأجيل مناقشتهم لتقرير مدققي حسابات الشركة إذ لا بد من إكمال المعلومات الواجب إطلاعهم عليها حول أوضاع الشركة في إطار البنود المطروحة للنقاش ، عندها تكون المناقشة على الأغلب أكثر عمقا ، وبالتالي أكثر فائدة ، إذ تحرص إدارة الشركة بل وتأمل أن تأخذ بكل مايطرحه الأخوة الحضور من آراء قيمة بهدف تطوير أداء الشركة وتصويب وضعها .

وتابع رئيس الإجتماع حديثه قائلاً : أرجو أن أنوه للزملاء الحضور بأن آلية إعداد تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال عام ٢٠٠٥م جاءت بتقرير ذي مضمون مغاير لما جرت عليه العادة سابقاً إذ أعد التقرير المذكور مع الأخذ بعين الإعتبار الأمور الآتية :

- أ. الشفافية في المعلومات المتضمنة في التقرير .
- ب. إعتداد منهجية المؤشرات الرقمية التقييمية في إعداد التقرير والمؤشرات المالية لبيان أداء الشركة الواقعي .
- ج. تشخيص مسببات أوضاع الشركة المالية والفنية المتعثرة .
- د. بيان جهود مجلس الإدارة وإدارة الشركة التنفيذية في تقييم أوضاع الشركة، وبالتالي الحلول المقترحة لتصويب أوضاع الشركة .

وقد حرص مجلس الإدارة على إرسال التقرير المذكور للإخوة المساهمين قبل مدة كافية من تاريخ عقد هذا الاجتماع ليتسنى لهم دراسته الدراسة الوافية، وبالتالي الإستناد إلى وقائع عملية في المناقشة والمساءلة والحكم الموضوعي على أداء المجلس وإدارة الشركة التنفيذية .

وأفاد رئيس الاجتماع بأنه على يقين بأن الزملاء الحضور قد درسوا مضمون التقرير المذكور، ومن هنا قلعه من المفيد أن تأذنوا لي فقط بإستعراض مكثف لأبرز ما ورد في التقرير المذكور .

عندما كلفت قبل سنة تقريباً برئاسة مجلس الإدارة وكلف زميلي المهندس محمد صالح الزعبي بمهام مدير عام الشركة وضعنا سلفاً في صورة صعوبة أوضاع الشركة، وتم التأكيد لنا بأننا سنجد الدعم اللازم لتصويب هذه الأوضاع .

وللأمانة أننا عندما قمنا بتقويم مكونات عمل الشركة الإدارية والمالية والفنية ليمثل هذا التقويم المنطلق الأساس في تطوير الأداء وتصويب الأوضاع فوجدنا بأن أوضاع الشركة أسوأ بكثير مما وضعنا في صورته، إذ أنها في وضع أقرب ما يكون للشلل، ومع ذلك وبعمل مجلس الإدارة كفريق واحد تصدينا لكم هائل من الصعوبات تتلخص ولغايات الإيجاز بالعناوين الآتية :

أولاً : نتائج سلبية لتواصل تعثر الشركة وتفاقمه مع مسار الزمن وهي .

- أ. عدم تحقيق جودة المنتج المطلوبة في الأسواق ، وعدم توجيه الإنفاق على الجانب الفني .
- ب. إفتقار الشركة إلى خبرات مؤهلة علمياً وذات معرفة فنية متخصصة .
- ج. لم تنقل المعرفة الفنية اللازمة من الخبراء البولنديين المتخصصين إلى كادر الشركة الفني حسب الأصول .
- د. اعتماد الكادر الفني في الشركة في ممارساته الفنية على الاجتهاد الشخصي والمبادرة الفردية .
- هـ. وجود معيقات مالية وعدم توافر السيولة النقدية الكافية .



و. تحمل الشركة لأعباء القروض المالية والتسهيلات بحجم لا يستهان به، وبفوائد تتزايد بشكل كبير وخاصة فوائد إسناد القرض، إذ كانت في عام ٢٠٠٤م حوالي (١٩٠) ألف دينار لتصل حوالي (٢٨٣) ألف دينار عام ٢٠٠٥م، ولتزيد عام ٢٠٠٦م إلى حوالي (٤٢٥) ألف دينار .

ز. عدم اعتماد أسلوب المنتج النمطي .

ح. ديون مستحقة الدفع وبحجم يقارب ربع مليون دينار لعدد كبير من المتعاملين مع الشركة.

ط. غرامات مالية لمخالفة المواصفات وللممارك ولهيئة الأوراق المالية ومركز إيداع الأوراق المالية وبورصة عمان .

ي. عدم وجود سياسة تسويق وسياسة إنتاج في إطار من التداخل والتكامل .

ك. ضعف مهارات حساب الكلفة .

ثانياً : قرارات مجلس الإدارة في محاولة لتصويب أوضاع الشركة .

أ. إقرار خطة عمل ثلاثية (٢٠٠٥م – ٢٠٠٧م) لتصويب أوضاع الشركة بمكوناتها الفنية والإدارية كافة .

وللأسف فإن التدفقات النقدية للشركة لم تشكل الأساس المقنع سواء للبنوك أو لوحدة الإستثمار للحصول على القرض الذي تضمنته الخطة الآتية الذكر، وهو بمقدار مليوني دينار .

ومما هو جدير بالذكر أنه عند تسلم رئيس مجلس الإدارة لمهامه في ٢٠٠٥/٣/١٦م، وتسلم المدير العام لمهامه في ٢٠٠٥/٣/١٧م كانت هناك وعود بدعم الإدارة الجديدة لتصويب وضع الشركة، وكان المؤمل من وحدة الإستثمار للضمان الإجتماعي بصفتها المساهم الرئيس في الشركة منح القرض المذكور بفوائد أقل مما عليه في بنك الإسكان ، ولكن الوحدة المذكورة إشتربت كفالة الحكومة لمنح هذا القرض ولم ترض برهن الأرض التي تزيد قيمتها الحقيقية على قيمة القرض بمبلغ كبير لا يستهان به .



ب. وعند هذا المنعطف الصعب قرر مجلس الإدارة بقراره رقم (٢٠٠٥/٣٢) - الجلسة الرابعة بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٣٠م، وضع المالكين الرئيسيين في صورة أوضاع الشركة المالية والإدارية والفنية والجهود المبذولة للتصويب مع التركيز على أهمية توافر السيولة اللازمة لغايات التصويب فتم إبلاغ المساهمين بذلك بموجب الكتاب رقم (٢٠٠٥/٧/٣) بتاريخ ٢٠٠٥/٧/٢١م.

ج. مع عدم تمكن الشركة من الحصول على القرض الوارد في الخطة الآتفة الذكر لم ييأس مجلس الإدارة حيال هذا الكم الكبير من التعقيدات ولم يرض أن تبقى مهمته مجرد تسيير الأمور بشكل روتيني، إذ إن النتيجة الحتمية لإدارة التسيير الروتينية هي إستمرار الخسائر، وبالتالي الوصول إلى نسبة الخسائر المتراكمة التي بموجبها تُصفى الشركة إجبارياً، إتخذ المجلس القرار رقم (٢٠٠٥/٢٣) - الجلسة الرابعة بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٣٠م والذي ينص على :

أ. إعتماد سيناريو إعادة تقييم موجوات الشركة كعنصر هام له إنعكاساته على البدائل التي أقرها المجلس لمعالجة وضع السيولة في الشركة .

ب. لمعالجة أوضاع الشركة وخاصة فيما يتعلق بالسيولة يقرر المجلس السير

بالتوازي في البدائل الثلاثة مجتمعة في آن واحد وهي :

- تخفيض رأسمال الشركة بجزء من الخسائر .

- بيع جزء من أراضي الشركة .

- البحث عن شريك إستراتيجي .

د. مع المحاولات المكثفة لوجود شريك إستراتيجي لم نوفق في ذلك، فقرر مجلس الإدارة

بموجب قراره رقم (٢٠٠٥/٣٩) - الجلسة الخامسة بتاريخ ٢٠٠٥/١١/١٢م ما يأتي :

يجمع المجلس على أن تخفيض رأسمال الشركة هذا وحدة غير كافٍ لمعالجة أوضاع

الشركة، إذ لا بد للمساهمين من ضخ سيولة نقدية في رأسمال الشركة .

لذا يقرر المجلس دعوة الهيئة العامة غير العادية للشركة للاجتماع بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٤م وذلك للنظر في :

(تخفيض رأسمال الشركة المكتتب به بمقدار ٧٥% من الخسائر المتراكمة حتى ٢٠٠٥/٦/٣٠م، وزيادة رأسمال الشركة من مساهمي الشركة بمقدار مليوني ونصف دينار) .
وقد أجمعت الهيئة العامة في إجتماعها بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٤م وبحضور ممثلي المساهمين بنسبة ٩٦,٦٧% من رأس المال المكتتب به على إتخاذ القرار الآتي :

(تخفيض رأسمال الشركة المكتتب به بمقدار ٧٥% من الخسائر المتراكمة حتى ٢٠٠٥/٦/٣٠م أي بمبلغ (٧٦٤ ٠٥٧ ديناراً) ، وبذلك يصبح رأسمال الشركة بعد التخفيض (٢٣٦ ١١٧ ديناراً) ، وزيادة رأسمال الشركة من مساهمي الشركة بمقدار مليوني ونصف دينار ليفسح المجال لمن يرغب من المساهمين في تحديد المبلغ المراد الاكتتاب به في إطار زيادة رأس المال المذكور).

هـ. من المؤسف حقاً ومع إجماع الهيئة العامة غير العادية على زيادة رأس المال بإعتباره المنطلق الأساس في التصويب ، وبإعتباره المدخل الأهم إلى معالجة أوضاع الشركة ، لم يتقدم أي مساهم من المساهمين بزيادة مساهمته.

وإنطلاقاً من إيمان مجلس الإدارة بما يأتي :

١. أن صناعة السباكة صناعة إستراتيجية من المهم أن يحافظ عليها .
٢. لا بد وبعد أن إستمر مسلسل الخسائر والتعثر منذ أسست الشركة عام ١٩٨٤م وحتى تاريخه من قرار جريء حاسم لمعالجة أوضاع الشركة جذرياً، وبخلاف ذلك فإن تصفية الشركة قادمة لا محالة مع تواصل مسلسل الخسائر ، هذا مع العلم بأن التصفية في جميع الأحوال ليست لصالح المساهمين .

يرى المجلس إضافة إلى تخفيض رأسمال الشركة المكتتب به بمقدار ٧٥% من الخسائر المتراكمة حتى ٢٠٠٥/٦/٣٠م ما يأتي :

- أ. شطب الديون .
- ب. إعادته هيكلية الشركة .
- ج. ضخ سيولة مناسبة .

هذا ولا بد أن يكون الأخوة الحضور قد إطلعوا على أداء الشركة خلال عام ٢٠٠٥م عند دراستهم لمضمون تقرير مجلس الإدارة .

ومن ثم طلب رئيس الاجتماع إلى عطوفة مدير عام الشركة إبداء ما يود إبداءه من مطالعات في إطار تقرير مجلس الإدارة الآنف الذكر، فأفاد عطوفته الإكتفاء بما طرحه رئيس الاجتماع في هذا المجال ، وتابع رئيس الاجتماع حديثه قائلاً وأرجو أن أضع الأخوة الحضور في صورة آخر الجهود المبذولة في محاولة لتصويب أوضاع الشركة قبل إفساح المجال للحضور بإبداء مطالعاتهم وملاحظاتهم .

إثر مقابلة رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لمعالي وزير العمل فقد تم تشكيل لجنة من وحدة الإستثمار للضمان الاجتماعي ووزارة المالية والمؤسسة الأردنية للإستثمار والشركة العربية للتعددين لدراسة طروحات إدارة الشركة في مجال تصويب أوضاع الشركة، ونحن بانتظار نتائج توصيات اللجنة وما يترتب عليها من إجراء .

وطلب رئيس الاجتماع إلى المدير المالي للشركة بالوكالة السيد بلال شنوان عرض إيجاز عن أثر فوائد الديون المترتبة على الشركة ، وكذلك أثر الإستهلاكات على ميزانية الشركة، وذلك لمزيد من الإضاءات والإيضاحات التي تؤسس لمناقشة موضوعية للميزانية من قبل الأخوة الحضور .

فأفاد السيد بلال شنوان بما يأتي:

أرجو أن أضع بين أيدي الأخوة الحضور وفيما يتعلق بفوائد الديون والإستهلاكات ولفتره التشغيل من ٢٠٠١/١/١م وحتى ٢٠٠٥/١٢/٣١م المعلومات الآتية :

- مجموع الإستهلاكات ٣٩٣٠.٠٧٥ ديناراً

- مجموع الفوائد المدفوعة ٢٤٢٩٢٨٠ ديناراً

- مجموع الإستهلاكات والفوائد المدفوعة ٦٣٥٩٣٥٥ ديناراً

- مجموع الخسائر ٦١٧٨٦٧٣ ديناراً

وبهذا يتضح أن مصروفي الإستهلاكات والفوائد أعلى من صافي الخسائر.

وعقب رئيس الإجتماع على حديث السيد بلال شنوان بما يأتي :

أن أثر الإستهلاكات والفوائد هو ما أطلعكم عليه السيد بلال شنوان هذا مع تدني المبيعات ومع تدني جودة المنتج .

وإستأذن رئيس الإجتماع الأخوة الحضور لطرح آخر معلومة قبل المناقشة وهي أن زيادة رأسمال الشركة بمبلغ مليوني ونصف دينار من المساهمين في الشركة يترتب عليه رسم لوزارة الصناعة يقدر بحوالي (١٥) ألف دينار . ومن المفيد أن تقف الهيئة العامة على عدم إقبال أي مساهم بتغطية أي جزء من هذا الزيادة ، وبالتالي ليس من المنطق أن تدفع رسماً دون أن يغطي المساهمون هذه الزيادة بمساهمتهم .

وبعد ذلك إفسح المجال للمناقشة .

المهندس طارق إسماعيل : في ضوء عدم إقبال المساهمين على تغطية

ممثل الشركة العربية للإستثمارات زيادة رأسمال المقررة بمساهماتهم أقترح أن

عضو مجلس الإدارة تطرح أسهم الزيادة للإكتتاب من غير المساهمين .

عقب رئيس الإجتماع بأن الموضوع سي طرح على مجلس الإدارة .



السيد وليد النعسان :

ممثل بنك القاهرة / عمان

بداية أرجو أن أنوه بأنه ما كان ينبغي التأخر في دفع فوائد الإسناد إلى بنك الإسكان .

وبوجهة نظر مهنية لا يجوز تحييد الإستهلاك في موضوع الموازنة، كما لا يجوز تحييد فوائد الديون وقد تكون القروض أفضل للمساهمين من أن يزدوا مساهماتهم .

إن مبدأ التحييد هو لتوفير السيولة اللازمة للشركة .

الدكتور فايز الحوراني :

نائب رئيس مجلس الإدارة

وعقب رئيس الاجتماع أتفهم جيداً ملاحظة الأخ وليد إذ لا يجوز اعتماد مبدأ التحييد وكان القصد من التحييد هو أن الشركة رغم تدني مبيعاتها ورغم تدني جودة المنتج، وبالتالي خسارتها لأكثر من عطاء ، ورغم الإنفاق غير الموضوعي في تأسيس الشركة الأمر الذي يترتب عليه زيادة حجم الإستهلاك ، ورغم تزايد فوائد الإسناد بشكل كبير جداً، أن القصد رغم كل ما ذكر هو مؤشر لما يمكن أن يتخذ من إجراءات لتوفير السيولة مرحلياً وبالتالي تصويب أوضاع الشركة مع تزايد مبيعاتها وضمان جودة منتجها .

ولدى طلب رئيس الاجتماع إلى الأخوة الحضور ومع آخر المطالعات المطروحات منهم إبداء الرأي حول المصادقة على الميزانية وتقرير مدققي الحسابات وإبراء ذمة رئيس مجلس الإدارة وأعضائه عن العام ٢٠٠٥م، أجمعت الهيئة العامة على المصادقة على الميزانية لعام ٢٠٠٥م وإخلاء طرف السادة رئيس مجلس الإدارة وأعضائه عن العام المذكور .

كما طلبت الهيئة العامة إلى مجلس الإدارة متابعة تغطية زيادة رأسمال الشركة التي أقرتها الهيئة العامة غير العادية للشركة مؤخراً وفي حالة عدم إقدام المساهمين على تغطية هذه الزيادة توجه الهيئة العامة مجلس الإدارة إلى دعوة الهيئة العامة غير العادية للشركة للنظر في إلغاء هذه الزيادة .

٥. انتخاب مدققى حسابات الشركة لعام ٢٠٠٦م وتحديد أتعابهم .

أشار رئيس الاجتماع إلى أن الشركة قد لمست في مكتب السيد معروف توفيق المقبل / مدقق حسابات الشركة جهوداً موفقة في تدقيق حسابات الشركة ، كما أن موقع المكتب في اربد قريباً من موقع الشركة قد وفر الكثير من المعاناة في التواصل مع مدقق حسابات الشركة .

والأمر في النهاية متروك لقرار الهيئة العامة في انتخاب مدققي حسابات الشركة .

وأقرت الهيئة العامة انتخاب مكتب معروف توفيق المقبل مدققاً لحسابات الشركة لعام ٢٠٠٦م، وتقويض مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب .

وقد شكر رئيس الاجتماع للحضور حسن تفهمهم لطروحات مجلس الإدارة ، كما شكر لهم مداخلاتهم القيمة ومناقشتهم الموضوعية ، وتمنى للشركة التوفيق في مسعاها التصويبي .

وانتهى الاجتماع عند هذا الحد ،،،

رئيس الاجتماع

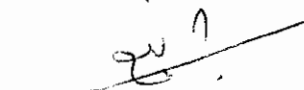
مندوب مراقب عام الشركات

كاتب الاجتماع

رئيس مجلس الإدارة


خالد محمد صلاح الغزاوي


بسام أحمد العنوم


تيسير محمد عبابنه

• المرفقات :

كشف ممثلي المساهمين الذين حضروا الاجتماع



الاجتماع السنوي العادي للهيئة العامة لشركة الصناعات الهندسية العربية (م.ع.م) المنعقد
عند الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد الموافق ٢٠٠٦ / ٤ / ٣٠

رقم المساهمة	اسم المساهمين	اسم الممثل	عدد الأسهم الممثلة		التوقيع
			أصالة	وكالة	
١	المؤسسة الأردنية للاستثمار	مروان أبوغوش	٣٠٠٠٠٠		مروان أبوغوش
٢	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	حسنة الجحلي	٥٠٠٠٠٠		
٣	صندوق الاستثمار لجامعة اليرموك		٥٠٠,٠٠٠		
٤	القوات المسلحة الأردنية		٣٧٥٠٠٠		
٥	بنك الإنماء الصناعي		٢٠٠٠٠		
٦	بنك الإسكان	خالد سبل	١٥٠٠٠		
٧	البنك العربي المحدود	هلم بلال	٦٦٦٦٧		
٨	شركة مناجم الفوسفات الأردنية	أ.ر. لبراني	١٠٠٠٠٠		
٩	بنك القاهرة - عمان	رئيس	١٤٦٠٠٠		
١٠	البنك الأردني للاستثمار والتمويل		٥٠٠٠٠		
١١	الشركة العربية للاستثمار الصناعية	طارق اسباب	١٧٦١٠٠٠		
١٢	الشركة العربية للتأمين	فوزي عيسى	١٧٦١٠٠٠		
١٣	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار		٣٣٣٣٣		
١٤	صندوق الاستثمار للجامعة الأردنية		٢٥٠٠٠		
١٥	البنك الأهلي الأردني		٢٥٠٠٠		
١٦	شركة القدس للتأمين		٢٠٠٠٠		
١٧	بنك المؤسسة العربية المصرفية		١٠٠٠٠		
١٨	بنك الأردن		٩٩٠٠		
١٩	مؤسسة تنمية وإدارة أموال الأيتام		١٠٠٠٠		
٢٠	السيد موريص صوالحة		١٠٠٠٠		
٢١	شركة الغانم للتجارة والمقاولات		٨٠٠٠		
٢٢	ورثة حسني سيدو الكردي		٥٠٠٠		
٢٣	شركة الاتحاد العربي الدولي للتأمين		٥٠٠٠		
٢٤	سمير محمد سعيد الصاحب		٣٠٠٠		
٢٥	محمود طاهر محمود عبد		٧٥٠		
٢٦	جميل عمر سليم برهم		٢٠٠		
٢٧	سميرة ابراهيم قاسم ياسين		٥٠		
٢٨	عبد الله عبد المجيد المالكي		١٠٠		